دياب لـ«الوطن»: معالجة المشاريع المتعثرة المطروحة خلال الأربعاء الاستثماري

| علي محمود سليمان

كلف مجلس الوزراء وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ومدير عام هيئة الاستثمار السورية ب عقد اجتماع مشترك لدراسة مذكرة هيئة الاستثمار السورية المتعلقة بالتفويضات والصلاحيات الممنوحة لممثلي الوزارات لدى الهيئة، لتقديم جميع الخدمات والوثائق والتراخيص اللازمة للمستثمرين، وتحديد الوزارات الواجب تمثيلها لديها والصلاحيات والتفويضات الممنوحة لممثليها، وإعداد الآلية التنفيذية لذلك، وموافاة مجلس الوزراء بالمذكرة خلال أسبوع ليصار إلى إجراء اللازم بشأنها، وذلك بهدف تطوير عمل النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية لتكون مرجعاً وحيداً للمستثمرين.

وفي هذا السياق بيّن مدير هيئة الاستثمار مدين دياب لـ«الوطن» أن الغاية من المذكرة تمثيل جميع الجهات المعنية بالاستثمار في سورية ضمن النافذة الواحدة في الهيئة، والتي لم تكن ممثلة سابقاً، موضحاً أن عمل النافذة الواحدة مستمر ولم يتوقف، وتطويرها يجري العمل عليه بحسب التفويضات التي يتم منحها من الوزارات لممثليها في النافذة، ومع تطور الاجتماعات تصبح كل خدمة جديدة تقدم هي قيمة مضافة للنافذة الواحدة، ولتسريع العمليات الاستثمارية، ومنها خدمات تطبيق «استثمر على جوالك» والذي تعمل الهيئة على تطويره.

ولفت إلى أنه بمجرد انتهاء التفويضات من جميع الوزارات سيصار للانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي تأهيل الشبكة والربط الشبكي مع جميع الوزارات للوصول إلى المرحلة الثالثة، والتي تتضمن حصر الخدمات وأتمتها وفق نظام استثماري واحد في الهيئة وجميع الوزارات المعنية بالاستثمار، بحيث يصبح هناك إضبارة واحدة متكاملة مشتركة للمشروع في الجهات كافة، بما يساهم في إمكانية معرفة إلى أين وصل المشروع وإمكانية التدخل فيه عند الحاجة لذلك في حالات التعثر.

وأشار إلى أن الهيئة تعمل حالياً من خلال مصفوفة تنفيذية لمعالجة جميع المشاريع المتعثرة التي تم طرحها خلال لقاءات الأربعاء الاستثماري مع رئيس مجلس الوزراء، ويجري العمل حالياً على إيجاد الحلول لها تباعاً.

ولفت إلى افتتاح هيئة الاستثمار لفرع جديد لها في محافظة حلب ضمن موقع متميز في وسط المدينة، وذلك بهدف دعم الاستثمار والمستثمرين في محافظة حلب، وفي المرحلة القادمة سيتم افتتاح فرع آخر في محافظة حمص، وبذلك تكون الهيئة موجودة في جميع المحافظات السورية.

موضحاً بأن التفويض الممنوح لمديري المدن الصناعية الرئيسية هو تفويض لمدير المدينة الصناعية بصلاحيات المدير العام لهيئة الاستثمار بما يتعلق بالمشاريع الصناعية، ولذلك فإن هذا التفويض غير كاف لخدمة جميع المشاريع الاستثمارية في محافظات مثل حمص وحلب وريف دمشق التي توجد فيها المدن الصناعية الرئيسية الثلاث، لكونه لا يشمل باقي أنواع المشاريع الاستثمارية كالمشاريع الزراعية والكهربائية وغيرها.

٧٠ بالمئة من مطاعم دمشق عقدت اتفاقيات إنفاق استهلاكي مع المالية

عيد لـ«الوطن»: أخبرنا السياحة بمطاعم لا تبادر إلى التصنيف لتتهرب من التكاليف المالية

| عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية دمشق محمد عيد لـ«الوطن» عن التوسع في توقيع الاتفاقيات مع منشآت الإطعام المؤهلة سياحياً والمصنفة من نجمتين وما فوق، وذلك وفق المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٧، لتشمل أكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي هذه المنشآت بدمشق.

وبيّن عيد أن عدد الاتفاقيات خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٩) شمل ٣٢٥ منشأة، وهو يقدم مؤشراً على نجاح هذه الاتفاقات وتحقيقها منفعة متبادلة للمالية وللمنشآت، حيث وفرت على المالية الكثير من الجهد والعمالة لمتابعة هذه المنشآت وتحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي منها، الأمر الذي سمح بالتفرغ لمهام أخرى في المالية، كما أنه ألغى حضور العامل الشخصي في تقدير الرسم، لافتاً إلى أن المالية تتجه للتوسع أكثر في هذه الاتفاقيات بحيث تشمل كل منشآت الإطعام المؤهلة سياحياً في حال رغبت بذلك.

وتوقع المدير أن يرتفع عدد الاتفاقيات خلال النصف الثاني من العام الجاري بسبب عودة العديد من المنشآت التي يتم العمل على تأهيلها، مقدراً أن نحو ٥٠ منشأة إطعام يتم العمل على تأهيلها وصيانتها، مبيناً أن حجم الاتفاقيات الموقعة مع منشآت الإطعام بات يغطي أكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي هذه المنشآت، بينما لم تصل النسبة لأكثر من ذلك بسبب تحول العديد من منشآت الإطعام المؤهلة سياحياً لمقاهٍ تقدم فقط المشروبات والأراكيل من دون تقديم وجبات طعام، وهو ما سمح لها بالخروج من التكليفات المالية التي نص عليها مرسوم الإنفاق الاستهلاكي.

كما بين أن هناك حالة تعاون وتنسيق واسعة بين المالية والسياحة في هذا الإطار، وأن المالية قدمت الكثير من المعلومات حول منشآت سياحية مستوفية شروط التأهيل السياحية لكنها لا تبادر إلى التصنيف لدى السياحة، بهدف التهرب من التكاليف المالية، بينما لا ينطبق الحال نفسه مع الصناعة حيث تسود حالة من عدم التنسيق رغم العديد من المراسلات التي قامت بها المالية للمطالبة بإعلام المالية بالتراخيص الممنوحة للمنشآت الصناعية، وهو ما يوفر الكثير من الجهد الذي يقوم به الاستعلام الضريبي للكشف عن بعض هذه المنشآت التي تخفي نشاطها وبالتالي تفوت على الخزينة العامة الكثير من الواردات المالية.

وأكد المدير أن المالية تعتبر المكلفين شركاء، وتتجه لتعزيز الثقة المتبادلة، وفي هذا الإطار استفاد الكثير من المكلفين خلال السنوات الماضية من الإعفاءات، خاصة المكلفين في المناطق المتضررة، ما ساهم في زيادة الثقة والتعاون مع الدوائر المالية بدمشق.

ولفت إلى أنه يتم العمل على تحديث برامج العمل، والتوجه نحو الأتمتة لتلافي الكثير من الأخطاء والتجاوزات الحاصلة، والاستغناء قدر المستطاع عن العامل البشري لتحقيق معدلات أفضل من الحيادية في العمل وتطبيق المعايير والأنظمة والتشريعات الضريبة.

وبيّن أن وزارة المالية تعمل على تحديث التشريعات الضريبية بما يتلاءم مع المتطلبات الحالية وهو ما يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، والتي اعتبرها ظاهرة تحتاج لجهود مجتمعية واسعة من تطوير أداء الإدارة الضريبية وزيادة الوعي الضريبي في المجتمع خاصة لدى المكلفين، وأن يترافق كل ذلك مع حالة واسعة من تبسيط الإجراءات وأتمتها، وهو مشروع توليه مالية دمشق أهمية خاصة وتعول عليه لجهة تطوير الأداء وجودة الخدمة، والعمل على تعويض حالة النقص الحاصلة في عدد العمالة التي فقدتها المديرية خلال السنوات الماضية خاصة منها العمالة المؤهلة والمدربة.

المصارف ومنح القروض بولادة قيصرية!

| أنس الفيومي

يبدو أن مرحلة الشعور بعدم الاستقرار للمواطن السوري من ظروف الخدمات العامة تنسحب أيضاً على المؤسسات المصرفية، فالمواطن الذي يعاني من ارتفاع أسعار المواد بشكل عام والذي يستمر تحميله لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، بما في ذلك المنتجات المحلية أو الموجودة في السوق من أيام سعر الصرف المنخفض، يراوده بين الحين والآخر مقولة الحاكم الأسبق لمصرف سورية المركزي بأن الارتفاع وهمي، هذا الوهم مستمر أمام وعود مؤجلة أو قد يطول تحقيقها من قبل جهات متعددة، تعنى بتأمين حاجاته الأساسية من محروقات وكهرباء ولاسيما أسطوانة الغاز، والمبرر الرسمي؛ ظروف المقاطعة الجائرة على وطننا الغالي.

وبين الشدّ والجذب، يكون أمل المواطن في الحصول على قرض، قد يساعد في تأمين بعض الاحتياجات الضرورية، أو تأمين استقرار في جانب من جوانب حياته، متغاضياً عما يمكن أن يصيبه لاحقاً من تبعات القرض الاستهلاكي، وأقساطه المرهقة على دخله القليل أصلاً، وهذا النوع من القروض يختلف عن القروض الاستثمارية التي تستطيع من إيرادات استخدامها تسديد الأقساط، لكن المواطن في النهاية يسير على المقولة الشعبية «أحييني اليوم وأمتني غداً»، ورغم ذلك يصطدم بواقع آخر حول طريقة منح هذه القروض وشروطها وضماناتها، وفي كل الأحوال أمام هذه النظرة العامة تكون المصارف العامة هي المعنية في هذا الشأن، في حين المصارف الخاصة كأنها تعيش في واد آخر.

القرض أصبح فرضاً لكنه مختلف على الأرض!

نبدأ من المصرف التجاري الذي أعلن عن حزمة من القروض تتراوح بين المتوسطة وطويلة الأجل، ومتنوعة بين قروض تجزئة استهلاكية وقروض مهنية وشخصية، وقروض لغايات التعليم وترميم المنازل، وجميع هذه القروض تحتاج إلى ضمانات عقارية تغطي على الأقل ٢٠٠٪ من قيمة القرض، وأقلها يحتاج إلى رواتب كفلاء، وكذلك قروض تنموية موجهة لأصحاب المشاريع التنموية من توليد طاقة ومقاولات ومشاريع صناعية وإنتاجية بفائدة مميزة عن القروض الأخرى، بهدف دفع العملية التنموية إلى الأمام، وهذه الحزمة من القروض مؤجلة لحين وضع التعليمات التنفيذية لها، والتي ستصدر في فترة قريبة.

قروض متنوعة، لكن أمام صعوبة تأمين الضمانات العقارية اللازمة، ولاسيما فيما بعد ظروف الخروج من حرب أثرت على ضمانات المقترضين، خاصة في المناطق المراد دفع العملية التنموية في اتجاهها؛ وبالتالي لن يتمكن من تقديم هذه الضمانات إلا المقترضون في المناطق الآمنة، أو التي لم تتأثر بالعمليات التي قامت بها العصابات الإرهابية المسلحة.

حتى القروض التي تحتاج إلى رواتب كفلاء لن تكون لعدد كبير نتيجة «المصائب» التي حدثت خلال الفترة السابقة للكفلاء من الكفالة، حين اضطر قسم كبير منهم لتسديد القروض نيابة عن المقترضين في قروض التسليف الشعبي ومصرف التوفير أو في تسهيلات الـ«سيريا كارد»، نتيجة سفر أو غياب المقترضين الأصليين، فمن يجرؤ اليوم على الكفالة إلا في حدود ضيقة جداً مقربة من المقترض، فيما عدا الضغوطات التي أصابت بعض الكفلاء نتيجة إجراءات اللجان المشكلة لتدقيق قروض المصارف العامة.

بدوره مصرف التوفير أصدر تعليماته لقروض أصحاب المهن العلمية من أطباء ومهندسين وصيادلة من دون تحديد لغايات استجرار القرض، ضمن شروط متعلقة بالعمر أقل من /٦٥/ سنة حين تقديم الطلب، مع تقديم ضمانة عقارية لا تقل عن ١٥٠٪ من قيمة القرض الممنوح المحدد سقفه بمبلغ /٥٠/ مليون ليرة سورية، لأجل أقصاه عشر سنوات، وإضافة للضمانة العقارية يتم تقديم سندات بمبلغ القرض تشمل القرض مع فوائده موقعة من المقترض، رغم اختلاف معطيات المرحلة التي نعيشها اليوم مازال الفكر التقليدي يحكم عمل مصرف التوفير وغيره من المصارف العامة، فما هو الجديد الذي قدمه المصرف في واقع الظروف الحالية التي يمر بها الوطن والمواطن، مثال ذلك ما فائدة السندات وما هو مبررها القانوني اليوم، علماً أن السندات لم تكن يوماً ضمانة لأي قرض ممنوح باعتبار أن عقد القرض في حدّ ذاته هو سند تنفيذي كما ورد بقانون إحداثه والقانون رقم /١٩/ لعام ٢٠١٤، السندات وجدت في مرحلة سابقة من أجل إعادة التجهيز من قبل مصرف سورية المركزي، واليوم المصارف العامة كمصرف التوفير يعاني من فائض سيولة يجب استغلاله، وهو بكل تأكيد ليس بحاجة لإعادة تجهيز في حالات نقص السيولة، أي ستكون عبئاً إضافياً على المقترض برسم الطابع المفروض عليها مع التكاليف الملزم بها أصلاً للحصول على القرض حيث أصبحت هذه الشروط مرهقة جداً ولا تتناسب مع الظرف الحالي، من عمولات مختلفة كعمولة الارتباط ورسم الطابع المرتفع ومعاملة الرهن وتكاليفه العالية، والنفقات المختلفة من رسم كشف وأجور مهندسين ومواصلات والتي سوف تستهلك جزءاً كبيراً من مبلغ القرض قبل الحصول عليه بمجملها التقديري قد تتجاوز ١٠٪ من مبلغ القرض فيما عدا الأعباء اللاحقة من فوائد وفوائد تأخير في حال حصول ظرف طارئ للمقترض.

المصرف العقاري بعد تفعيل عدد من أنواع قروضه التي كان يمنحها سابقاً كالقرض التنموي وقروض الشراء والاكساء والتي شهدت إقبالاً مقبولاً إلى حد ما، وفق المنطقة الجغرافية لفروع المصرف ولخبرة المصرف العقاري في هذه الأنواع من القروض، أطلق قرض «سيريا كارد»، والأصح فتح حساب بسقف مدين للعاملين الموطنة رواتبهم لدى المصرف، وبمجرد إطلاق هذا القرض شهدت فروع المصرف حالة من الإقبال الجيد لمعرفة الشروط والمبالغ الممنوحة وذلك نظراً لوجود عدد كبير من العاملين الموطنة رواتبهم لدى المصرف العقاري، لكن الصدمة اللاحقة كانت لهم حين أعلن بعد يومين فقط من الإعلان السابق عن توقف هذا القرض بسبب عدم حصول المصرف على موافقة من مصرف سورية المركزي، رغم أن هذا النوع من القروض معمول به سابقاً لدى المصرف وشروطه معروفة ومقبولة من قبل العاملين الموطنة رواتبهم بالمصرف العقاري لأن معدل الفائدة الشهري يطبق على المبلغ المستجر من القرض في الحساب المدين.

ننتقل في الاستعراض إلى الرقم الصادم الصادر عن موقع هيئة الأوراق المالية، حيث ذكر الموقع أن موجودات المصارف الخاصة تجاوزت ٢. ٢ تريليون ليرة سورية، وللإيضاح فإن الموجودات لا تعني السيولة أو المبالغ التي يمكن تخصيصها في عمليات التسليف، لكن من خلال مراجعة بعض الأرقام الواردة في الموقع يستدل على وجود سيولة كبيرة لدى هذه المصارف، في مقابل ذلك تشكل حالة الحصول على قرض من هذه المصارف حالة صعبة جداً إلا لشريحة محددة من المواطنين لديهم ضمانات كافية وأعمال تجارية مختلفة، حيث تتجنب هذه المصارف ما أمكن المخاطر التسليفية، وضمان أرباحها مستمر، والتي يدخل ضمنها فوارق سعر الصرف، وبالتالي يحق للمواطن العادي التساؤل؛ لمن هذه المصارف؟ وما هو دورها في العملية التنموية أو ما يمكن أن تقدمه في مرحلة إعادة الإعمار بشكل عام؟ إلا إن كانت عيونها مستقبلاً على الشركات الكبيرة الخاصة التي تعتزم بناء ضواح ومدن سكنية وفق مواصفات عالية الجودة سيتأملها المواطن ذو الدخل البسيط من بعيد، أو أنه سيتمكن من أخذ صورة بجانبها، يضعها أمام صورة منزله الذي تركه قبل أن يستباح من قبل المسلحين.

أخيراً، ومن حيث بدأنا استعراض الواقع المصرفي، نعود إلى الارتفاعات المتتالية في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار في السوق السوداء ليصل إلى نحو ٥٣٥ ليرة سورية للدولار الواحد متجاوزاً السعر المحدد في نشرة مصرف سورية المركزي بحوالي ١٠٠ ليرة سورية، مما سبب حالة ركود في الأسواق بشكل عام، المتأثرة أصلاً بانخفاض دخل شريحة كبيرة من المواطنين، المعالجات المطروحة من قبل مصرف سورية المركزي حالياً بقراراته الصادرة خلال الشهر الماضي كرفع سعر الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي، وقراره بمضاعفة قدرة المصارف العاملة على تمويل طلبات الاستيراد من خلال رفع نسبة الاحتفاظ بمراكز القطع التشغيلية المدينة والدائنة إلى ٢٪ بدلاً من ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية للمصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي، بهدف تأمين متطلبات تمويل المستوردات وخاصة للقطاع الإنتاجي، فالقرار الأول لم تشهد ودائع القطع الأجنبي بالأصل الإقبال المتوقع، وضجيجها الإعلامي كان أكبر من الواقع العملي لها.

القرار الثاني، وإن كان يتيح هامشاً أوسع للمصارف للاحتفاظ بالقطع الأجنبي لكن نظرة التجار في النهاية تتجه إلى الربح السريع في ظل ظروف عدم الاستقرار، مستفيدين من فوارق سعر الصرف بين نشرة مصرف سورية المركزي والسوق السوداء، وفي هذه الحالة يعمل التجار كالمنشار الذي يأكل على الحدين، طالما يعدلون أسعار موادهم المستوردة المطروحة بالسوق للاستهلاك المحلي بشكل شبه يومي وفق أسعار سوق صرف العملات الأسود على جيبة المواطن.

Reference: SY-DA-00596-02

ACTION AGAINST HUNGER

الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent

TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS IN ALL SYRIA GOVERNORATES.

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00591.

Supply, delivery and installation of Power Generators in all Syria Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between **09:00 AM till 04:00 PM** starting from ***April 29th, 2019 till May 21st ,2019***.

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	May 21th, 2019, at 04:00 PM.
Bid Validity:	1 year.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00596-02

ACTION AGAINST HUNGER

الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة في كافة المحافظات سوريا

منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***،منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن.

مناقصة مرجع: SY-DA-00591

توريد، توصيل و تركيب مولدات كهربائية في كافة المحافظات السورية

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة **09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً**، ابتداءً ***من 29 نيسان 2019 ولغاية 21 أيار 2019***.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء. 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	21 أيار 2019، عند الساعة 04:00
صلاحية العروض المقدمة:	سنة كاملة.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التاخير:	0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.